

المياه النظيفة  
والنظافة الصحية



# 2018



التقدم المحرز في  
الإدارة  
المتكاملة  
للموارد  
المائية  
موجز وافي

خط الأساس العالمي للمؤشر 6.1، للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة:  
درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية

## شكر وتقدير

يعتمد هذا التقرير بالكلية على الجهود والإسهامات الكبيرة للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من أصحاب المصلحة في ما يزيد على 170 من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، المبدولة في إعداد التقارير حول المؤشر 6.5.1 لأهداف التنمية المستدامة. وقد قام المنسقون الوطنيون بتنسيق عمليات إعداد التقارير بكل بلد. وبالإضافة إلى ذلك، عقد 36 بلداً من تلك البلدان حلقات عمل متعددة أصحاب المصالح، قدمت رؤى قيمة بشأن درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تلك البلدان. وقد شارك في تيسير إقامة حلقات العمل القطرية تلك شراكات المياه القطرية التابعة للشراكة العالمية للمياه (GWP).

وساعد كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة-المركز الألماني للهيدروغرافيا، والشبكة العالمية لتنمية القدرات في مجال الإدارة المستدامة لموارد المياه (Cap-Net)، والشراكة العالمية للمياه، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، في تحديد جهات التنسيق الوطنية وما تلا ذلك من تدريب ومساندة.

وقام على تحليل البيانات وإعداد هذا التقرير فريق عامل تألف من الأعضاء التالي ذكرهم: بول جيليني (معد النصوص الرئيسي المعنى بالتنسيق)، مايا بيرتول (رئيسة فريق الدعم القطري ومحللة البيانات الرئيسية)، بول تايلور (المحلل الرئيسي للنصوص الحرة)، بيتر كوافيد بيورنسن، جاريث جيمس لويد، ونيشا جيل هانستد، وجميعهم يتبعون برنامج الأمم المتحدة للبيئة - المركز الألماني للهيدروغرافيا المعنى بالبيئة والمياه؛ وألكسندر إغولم مولر، نيشا ميدها، وليليان نوير، كمتدربين ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة - مركز المركز الألماني للهيدروغرافيا؛ والأعضاء الآتي ذكرهم (حسب الترتيب الأبجدي للمؤسسات التابعين لها)، جوش نيوتن من الشراكة العالمية للمياه (GWP)، جيمس دالتون من الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، هاكان تروب وأورينا رومانو من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، ماريان كجلين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNPD)، أليستير ريو-كلارك من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، يواكيم هارلن من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومارينا تاكاني من منظمة الصحة العالمية (WHO / GLAAS).

وتلقينا بكل امتنان تعليقات المراجعة من كل من (حسب الترتيب الأبجدي): أكمل عبدالرزاقوف، جيريمي بيرد، توركيل جونك كلاوسن، ريكارد جين، ثيمبا غامبو، وكلوديا باهل-ووستل، بالإضافة لأعضاء وشركاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. ويمكن الاطلاع على قائمة بأعضاء وشركاء لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على موقع الويب التالي - [www.unwater.org](http://www.unwater.org).

نُشرت هذه الوثيقة بواسطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. وهي جزء من سلسلة من التقارير حول المؤشرات 6.3.1، 6.4.1، 6.4.2، 6.5.1، 6.5.2، و6.6.1 لأهداف التنمية المستدامة، تنسقها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من خلال برنامج المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية (GEMI).

وقدم الدعم المالي من قبل الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية (DANIDA)، ومن خلال برنامج المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية (GEMI)، والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (BMZ)، والوزارة الهولندية للبنية التحتية وإدارة المياه، ولوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (Sida)، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC).

## استشهاد مقترح

برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2018). التقدم المحرز في الإدارة المتكاملة للموارد المائية. خط الأساس العالمي للمؤشر 6.5.1 للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

## حقوق الطبع والنشر © برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2018

يُسمح بإعادة نشر هذا المنشور كلياً، أو جزئياً، أو بأي شكل كان لأغراض تعليمية أو غير ربحية دون إذن خاص من مالك حقوق الطبع والنشر، شريطة الإشارة إلى المصدر. يُرجى التفضل بإرسال نسخة من أي منشور يستخدم هذا التقرير كمصدر للمعلومات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وسُيُلقى ذلك بالشكر والتقدير. يُحظر استخدام هذا المنشور لأغراض إعادة البيع أو أي غرض تجاري آخر أيا كان دون موافقة كتابية مسبقة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

## إخلاء المسؤولية

لا يعكس محتوى هذا التقرير بالضرورة وجهات نظر، أو سياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو المنظمات المسهمة. لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعجاب عن أي رأي كان من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أو المنظمات المسهمة، أو الناشئين، بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي إقليم أو أية مدينة أو أية منطقة، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن ترسيم حدودها أو تخومها، أو تعيين اسمها أو حدودها أو تخومها. لا يعني ذكر أي منتج أو كيان تجاري بهذا المنشور أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يدعمه.

تحرير: كارين براندون

التصميم والتخطيط: Phoenix Design Aid

الرقم الدولي المعياري للكتاب (ISBN): 978-92-807-3710-3

رقم العمل: NA/2187/DEP

# موجز وافي

## الرسائل الرئيسية

**وضعت الغالبية العظمى من البلدان، حوالي 80 في المائة، الأسس اللازمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويجب أن ينصب التركيز الآن على التنفيذ.**

- عند الطرف الأدنى، بدأت 20 في المائة من البلدان في إعداد نُهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وهم بحاجة لإعطاء الأولوية للأنشطة التي سيكون لها أكبر تأثير في السياق الوطني.
- عند نقطة الوسط، رسخت 40 في المائة من البلدان معظم عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية بوضعها في إطار مؤسسي. وهم بحاجة للتركيز على التنفيذ.
- كما تنفذ 20 في المائة أخرى من البلدان معظم عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية بشكل عام ضمن برامج طويلة الأمد. وهم بحاجة لتوسيع نطاق التغطية وإشراك أصحاب المصلحة.
- تحقق أعلى 20 في المائة من البلدان بشكل عام أهداف سياساتها للإدارة المتكاملة للموارد المائية. وهم بحاجة لمواصلة تركيزهم على ترسيخ وتعزيز المكاسب.

### **يجب تعجيل تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق خطة 2030.**

تساعد النُهج المتكاملة على تنسيق التنمية المستدامة وإدارة المياه لمجموعة متنوعة بالكامل من المستخدمين: سكان المناطق الريفية والحضرية، وقطاع الزراعة، والصناعات، والنُظم البيئية الطبيعية. ويعد هذا التنسيق أمراً بالغ الأهمية لتحقيق خطة 2030 بالكامل. فمع زيادة معدلات ندرة المياه وتلوثها، أصبح إيجاد سبل حل النزاعات والمقايضات ضرورياً لاستخدام الموارد المائية وتوزيع حصصها بشكل فعال، ومستدام، وعادل.

### **العمل الجماعي القائم على عمليات الرصد وإرسال التقارير التي يظطلع بها أصحاب المصلحة المتعددين يمكن أن يساهم في تعجيل التنفيذ.**

العمليات التي أجراها أصحاب المصلحة المتعددين لإكمال المسح الذي شكل أساس هذا التقرير حددت مواضع التحديات والإجراءات التي تتماشى مع الأولويات الوطنية وعمليات التخطيط على مستوى القطاعات. وبالمضي قدماً، يمكن لجميع البلدان البناء على أساس تلك التجارب. فيمكنهم تحقيق الاستفادة القصوى من النهج المتكامل، القائم على أصحاب المصلحة المتعددين، لزيادة التقدم ووضع أهداف وطنية حيثما كان ذلك مناسباً.

تعد القرارات المتعلقة بكيفية تخصيص المياه واستخدامها أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل هذه التدابير مرتكزاً لجميع الجوانب الأساسية للمساعي البشرية: صحة الإنسان وسلامته النفسية والجسدية، والزراعة، والتجارة، وجودة المعيشة في المناطق الريفية والحضرية. وفي الوقت نفسه، أصبحت ندرة المياه مشكلة أكثر شيوعاً، وتزايدت معدلات التلوث، بينما تقع النظم البيئية الطبيعية تحت ضغط متزايد. ولذلك أصبحت مسألة تحديد كيفية تخصيص المياه واستخدامها بأسلوب فعال، ومستدام، وعادل أمراً أساسياً.

وهو أمر معقد أيضاً. فالإدارة الناجحة للموارد المائية عملية متواصلة وطويلة الأمد. وهي تتطلب إسهاماً وتفاعلاً من كل الحكومات، والوكالات والمنظمات على المستويات الدولية، والوطنية، والإقليمية والمحلية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الخيرية، والأفراد المكرسين لذلك. وإقراراً بذلك، وافقت الدول على اعتماد نُهج متكاملة لإدارة موارد المياه (IWRM) بمؤتمر قمة الأرض لعام 1992. وقد أبرزت السنوات الماضية فقط أهمية اتباع وتنفيذ هذه التدابير لتحقيق خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وتقدم عملية الإدارة المتكاملة للموارد المائية إطاراً أساسياً لا يقتصر على تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة - من أجل "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة" - وإنما يمتد ليشمل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة.

وإذ لم يبق على السنة المستهدفة سوى اثنا عشر عاماً، فإن فهم التقدم الذي أحرز - والمهام المتبقية - يعد ضرورة ملحة. ويهدف هذا التقرير إلى دراسة تلك المسائل على وجه التفصيل. وهو يمثل عمل 172 بلد زدوتنا بالمعلومات حول الجهود المبذولة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وشكلت تقييماتهم للنجاحات والتحديات التي لاقوها جوهر هذا التقرير. ومن خلال البيانات الكمية والمناقشة النوعية، يقدم هذا التقرير صورة عالمية حول الوضع الحالي لشؤون إدارة المياه. ورغم أن هذا التقرير يغطي الموضوع بشكل مفصل، يمكن اختزال رسالته الجوهرية في كلمتين: **تعجيل التقدم.**

تشير مشاركة الأغلبية العظمى من المجتمع العالمي المعني في التقييمات التي يركز عليها هذا التقرير إلى إدراك أهمية تلك المهمة، والرغبة في تحقيق الأهداف، والعزم على المضي قدماً بخطى سريعة. وتتألف تلك المهمة الرائعة من: وضع شبكة من السياسات والقوانين التي تخلق بيئة تمكينية؛ والتنسيق بين الأطراف الفاعلة المختلفة، والمصالح المختلفة، التي عادة ما تكون تنافسية؛ وإيجاد الإمكانيات المالية اللازمة لتحويل الخطط إلى واقع. وتبرهن نتائج هذا التقرير على أنه يمكن لدول العالم أن تتعلم من بعضها البعض، وأن الرؤى التي اكتسبتها حتى الآن يمكن أن ترسم الطريق إلى الأمام. ويشدد التقرير على ضرورة أن تتحرك دول العالم الآن، بسرعة وتعجل.

## قياس التقدم

• **الأطر المؤسسية**، والتنسيق بين القطاعات، ومشاركة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، وأهداف المساواة بين الجنسين.

• **أدوات الإدارة وبرامجها** لصياغة قرارات مستنيرة، تغطي رصد مدى توافر المياه والاستخدام المستدام للمياه، ومكافحة التلوث، والنظم البيئية والكوارث المتعلقة بالمياه، ومشاركة البيانات والمعلومات.

• **تمويل الاستثمارات**، بما في ذلك البنية التحتية، والنفقات المتكررة، وزيادة العائدات.

بعد تطبيق منهجية مؤشر 6.5.1 لأهداف التنمية المستدامة، تم حساب متوسط درجات الأسئلة الفردية داخل الأقسام وعلى مستوياتها للحصول على الدرجات الكلية التي تمثل معدل تنفيذ برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وتنقسم الدرجات إلى ست فئات للتنفيذ، تتراوح من شديدة الانخفاض إلى شديدة الارتفاع.

يقيم المسح الذي أجري لأغراض هذا التقرير التقدم المحرز في سبيل تحقيق الهدف 6.5 من أهداف التنمية المستدامة: "تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030"، مقيساً بمؤشرين متكاملين:

• 6.5.1 درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (0-100)

• 6.5.2 نسبة منطقة حوض المياه العابرة للحدود والترتيبات التنفيذية للتعاون في مجال المياه (والتي تستخدم مسحاً مختلفاً وتقدم التقارير بشأنها على نحو منفصل)

يلخص التقرير نتائج مشاركة 172 بلد باستبيان تقييم ذاتي يشمل على 33 سؤالاً، تغطي العناصر الرئيسية للإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى الوطني ومستوى أحواض المياه، مقسمة إلى أربعة أقسام:

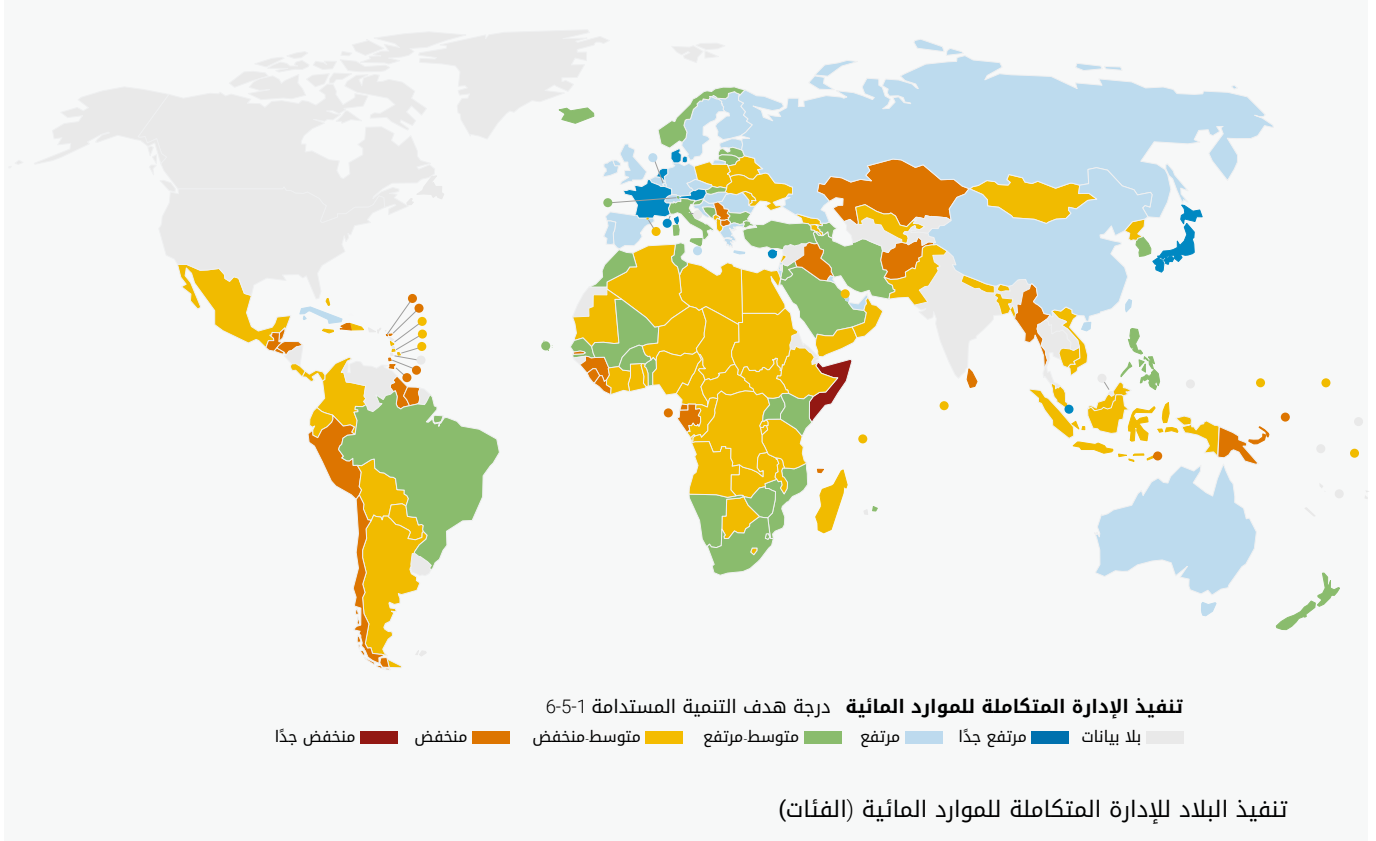
• **البيئة التمكينية** من خلال السياسات، والقوانين، والخطط، والترتيبات.

## تقييم الوضع الحالي والتقدم المتوقع في الطريق نحو 2030

وضعت أكثر من 80 في المائة من البلدان أساساً قوية لتحقيق مستويات متوسطة الانخفاض على الأقل من تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويجب الآن تعجيل التقدم.

نحو 2030	خط الأساس	نطاق الدرجات	النسبة المئوية للبلدان في كل مستوى من مستويات التنفيذ
من المرجح أن تحقق البلدان بتلك الفئة الهدف العالمي، أو قد حققته بالفعل، لكنها ستحتاج لمواصلة تركيزها على ترسيخ وتعزيز المكاسب.	تحقيق أهداف سياسة الإدارة المتكاملة للموارد المائية: 19 في المائة	100-91	شديدة الارتفاع
		90-71	مرتفعة
يمكن للبلدان بتلك الفئة تحقيق الهدف، لكن يجب أن تركز جهودها المطردة على أهداف خطة 2030.	تنفذ معظم عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار برامج طويلة الأمد: 21 في المائة	70-51	متوسطة الارتفاع
من غير المتوقع أن تصل البلدان بتلك الفئات الأدنى (60 في المائة من مجموع البلدان) للهدف العالمي إلا إذا تم تعجيل التقدم بشكل كبير. يجب أن تتوجه البلدان بالثلاث فئات الأدنى إلى وضع أهداف وطنية تستند إلى السياق القطري.	وضعت معظم عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية في إطار مؤسسي: 41 في المائة	50-31	متوسطة الانخفاض
		30-11	منخفضة
		10-0	شديدة الانخفاض

**الهدف العالمي هو تحقيق مستويات تنفيذ "شديدة الارتفاع". قد تحتاج البلدان إلى وضع أهداف وطنية خاصة بسياقها المحدد لدفع مستويات التنفيذ نحو أهداف خطة 2030.**



## تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات

تنفذ البلدان الإدارة المتكاملة للموارد المائية، لكن حالة التنفيذ تتباين بشكل هائل. ويجرى التنفيذ على كافة المستويات (الوطنية، ودون الوطنية، وأحواض المياه، والخزانات الجوفية، والمحلية، والعابرة للحدود) لكن إلى درجة أن درجات التنفيذ تمتد عبر نطاق كامل من 0 إلى 100. وفي العديد من البلدان، تُظهر السلطات الوطنية وسلطات أحواض المياه/الخزانات الجوفية متعددة القطاعات، ومجالس ورابطة مستخدمي المياه المجتمعية، نهجاً متكاملاً لإعداد وتنفيذ السياسات، والقوانين، والتخطيط من أجل إدارة موارد المياه.

وتميل المستويات دون الوطنية، والمحلية، ومستويات أحواض المياه، والخزانات الجوفية، إلى تأخير التنفيذ على المستوى الوطني. وعادة ما تفتقر مستويات أحواض المياه والخزانات الجوفية للقدرة والموارد اللازمة للمؤسسات والتخطيط، وأدوات الإدارة، وزيادة الإيرادات.

التنسيق فيما بين المستويات أمر هام. حيث يعد التكامل بين جميع المستويات العامل الأساسي لضمان تدفق الموارد إلى حيث تشتد الحاجة لها، وحيث يمكن استخدامها بأكثر كفاءة ممكنة.

وقد أفادت معظم البلدان بوجود ترتيبات وأطر تنظيمية للتعاون فيما يتعلق بمعظم أحواض المياه والخزانات الجوفية العابرة للحدود ذات الأهمية، التي تتشارك بها.

إلا أن الاختلافات الكبيرة في القدرات وأولويات التنمية بين البلدان التي تتشارك أحواض المياه والخزانات الجوفية العابرة للحدود يمكن أن تؤدي إلى إعاقة التعاون. ويتناول التقرير المعني بالمؤشر 6.5.2 لأهداف التنمية المستدامة هذه القضية بمزيد من التفصيل.

## تحقيق نطاق أوسع للتنفيذ عبر القطاعات

اعتماد نهج متكاملة لإجراءات الإمداد بالمياه ومعالجة

مياه الصرف. تشمل إدارة الموارد المائية إمدادات المياه لمختلف القطاعات (كالقطاع الزراعي، والصناعي، وقطاع الطاقة، والبلديات)، والصرف الصحي، ومعالجة مياه الصرف، والحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمياه. ومع ذلك، فإنه عادة ما ينظر لإدارة المتكاملة للموارد المائية كمفهوم منفصل يتم تنفيذه إلى جانب تلك الأنشطة. ويجب أن تستمر البلدان في تنفيذ تلك الأنشطة. إلا أنه يجب أن يتم التنفيذ في إطار نهج متكامل، يراعي تأثيرات القطاع على البيئة والاستخدامات الأخرى للمياه. وهذا هو السبيل الرئيسي لتحقيق استخدام أكثر استدامة، وعدلاً، وكفاءة للموارد المائية، بالإضافة لتوفير الفرص للاستثمارات والمنافع المشتركة.

**ويمكن لكل بلد تحديد المسارات التي تناسبها لتحقيق التقدم.** فلا يوجد "نهج واحد يناسب الجميع" فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية. وقد حددت البلدان المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات لتعزيز الإدارة المستدامة لموارد المياه خلال عملية إتمام مسح المؤشر 6.5.1. فبالنسبة للبلدان التي عمل فيها أصحاب المصلحة الحكوميين وغير الحكوميين على مستوى القطاعات ومستويات الحوكمة سوياً على المسح للوصول لتوافق آراء، يمكن تطوير هذا التعاون لتحديد الإجراءات التي تتماشى مع الأولويات الوطنية بشكل مشترك. وتعد هذه من النتائج الهامة لعملية رصد أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة لعدد من البلدان، يمكن خلق أرضية كبيرة بالتركيز على بعض من أضعف الدرجات بعملية الرصد، كتحسين إدارة أحواض المياه والخزانات الجوفية، وأهداف المساواة بين الجنسين، والترتيبات المالية، وتنمية القدرات. ويتضمن القسم 6.3 من التقرير الكامل مجموعة من الإجراءات المقترحة من عدة بلدان لإعطاء فكرة حول المسار الذي سيتتبعونه لمواصلة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق أهداف خطة 2030. ورغم أن كل من تلك المقترحات خاص بكل بلد على حدة، فسوف يتردد صداها في العديد من البلدان الأخرى. وتشتمل هذه الإجراءات على تدابير تنفيذية عملية للغاية (زيادة محطات الرصد، وتعزيز آليات الإنفاذ)، بالإضافة لإجراءات أكثر تحدياً (زيادة معدل استرداد التكاليف بالنسبة للخدمات المتعلقة بالمياه). وهي ترسل رسالة واضحة مفادها أن البلدان تعرف ما تود تحقيقه، والخطوات التي يجب عليها اتخاذها لتحقيق التقدم.

**تحديد فرص دمج المياه في البرامج القطاعية وعمليات التخطيط.** ثمة حاجة إلى تحديد مواضع إدارة موارد المياه ضمن البرامج الوطنية وعمليات التخطيط على مستوى جميع القطاعات التي تستخدم أو تلوث موارد المياه - كتلك المرتبطة بالزراعة، والمناطق الحضرية، وتوليد الطاقة، والاستهلاك والإنتاج. وهناك أيضاً حاجة للتحقق من إدارة المياه بطريقة تراعي التأثير على مستوى القطاعات، بما في ذلك التأثير على البيئة، وتضمن الاستدامة على المدى الطويل. وتقدم أهداف التنمية المستدامة إطاراً مفيداً للعمل المنسق.

**إيجاد نهج تمويل مبتكرة، ومختلطة، ومتعددة القطاعات لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد المائية وفقاً لخطة 2030 واعتمادها.** أحرز بعض التقدم بإنشاء المؤسسات، وإيجاد بيئة تمكينية، وإعداد أدوات الإدارة اللازمة لإدارة الموارد المائية في العديد من البلدان. ومع ذلك فلن تحقق إمكاناتها على خلق تأثيرات إيجابية بالمجتمع والأنظمة البيئية ما لم تؤمن الاستثمارات، وتخصص، وتحشد، لضمان إدارة المياه بشكل مستدام، وفعال، وعادل.

## تعزيز التقدم

**إن الإدارة المتكاملة للموارد المائية هي عملية مستمرة ذات تأثيرات تصاعدية.** وأية خطوات يمكن لأي بلد اتخاذها لتعجيل وتوسيع نطاق التنفيذ ستسهم على الأرجح في تعزيز الإدارة والاستخدام المستدامين والعادليين للمياه للجميع، مما يؤدي إلى تأثيرات إيجابية تتضمن تخصيصاً أفضل، وزيادة كفاءة استخدام المياه، ومكافحة التلوث، وإنفاذ اللوائح، واسترداد التكاليف. ويعد هذا النوع من الإدارة عملية مستمرة، ولهذا فحتى البلدان التي "حققت" الهدف العالمي يجب عليها استعراض، وتنقيح، وتطوير عناصر الإدارة المتكاملة للموارد المائية المختلفة باستمرار.

تنسق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية جهود كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة على قضايا المياه والصرف الصحي. وتهدف اللجنة من خلال ذلك إلى زيادة فعالية الدعم المقدم للدول الأعضاء لجهودها في تنفيذ بنود الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وتعتمد منشورات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على خبرات أعضاء اللجنة وشركائها وتجاربهم.

## تقارير دورية

### تقرير تجميعي حول الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المياه والصرف الصحي

نُشر هذا التقرير التجميعي حول الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بشأن المياه والصرف الصحي، في يونيو/حزيران 2018، قبيل المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حيث استعرضت الدول الأعضاء الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة بعمق. ويقدم هذا التقرير، الذي يمثل موقفاً مشتركاً من منظومة الأمم المتحدة، إرشاداً لفهم التقدم العالمي المحرز بشأن الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، وترابطه مع الأهداف والغايات الأخرى. كما يقدم رؤية للطريقة التي يمكن للبلدان بها التخطيط واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم تخلف أحد عن تنفيذ خطة 2030 للتنمية المستدامة.

### تقارير مؤشر الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة

توضح هذه السلسلة من التقارير التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المحددة في الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، باستخدام المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وترتكز هذه التقارير على البيانات القطرية، التي جمعتها وتحققت من صحتها منظمات الأمم المتحدة العاملة كأمناء لكل مؤشر. وتُظهر هذه التقارير التقدم المحرز في قطاعات مياه الشرب، والصرف الصحي، والصحة العامة (برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسيف لإمدادات المياه والمرافق الصحية بشأن الغائتين 6.1 و6.2)، ومعالجة مياه الصرف ونوعية المياه المحيطة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الصحة العالمية بشأن الغاية 6.3)، وكفاءة استخدام المياه ومعدل الإجهاد المائي (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الغاية 6.4)، والإدارة المتكاملة للموارد المائية والتعاون عبر الحدود (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واليونسكو بشأن الغاية 6.5)، والنظم البيئية (برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الغاية 6.6)، وسبل تنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب بلجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن الغائتين 6.أ و6.ب).

### تقرير الأمم المتحدة العالمي عن تنمية الموارد المائية

يمثل هذا التقرير السنوي، المنشور من قبل اليونسكو نيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، الاستجابة المتسقة والمتكاملة من منظومة الأمم المتحدة للقضايا المتعلقة بالمياه العذبة والتحديات الناشئة. ويتوافق محور التقرير مع محور يوم المياه العالمي (22 مارس/آذار) ويتغير بصفة سنوية.

### موجزات سياساتية وتحليلية

تقدم الموجزات السياساتية الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إرشادات موجزة وغنية بالمعلومات حول السياسات المتعلقة بقضايا المياه العذبة الأكثر إلحاحاً، والتي تعتمد على الخبرات المجمعّة لمنظومة الأمم المتحدة. وتقدم الملخصات التحليلية تحليلاً للقضايا الناشئة ويمكن استخدامها كأساس لمزيد من الأبحاث، والنقاشات، وتوجيهات السياسات المستقبلية.

## منشورات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية المخططة لعام 2018

- تحديث موجز سياسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن الموارد المائية وتغير المناخ
- الموجز السياساتي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية
- موجز لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية التحليلي بشأن كفاءة استعمال المياه

**يقدم تقرير الحالة الحالي خط الأساس  
للمؤشر 6.5.1 لأهداف التنمية المستدامة،  
"درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد  
المائية"، وهو يمثل عمل 172 بلد.**

تعد القرارات المتعلقة بكيفية تخصيص المياه واستخدامها أمراً ضرورياً لتحقيق التنمية المستدامة. وهو أمر معقد أيضاً. تتطلب الإدارة الناجحة للموارد المائية تفاعل الحكومات، والمنظمات، والقطاع الخاص على جميع المستويات.

تتمثل أهداف الغاية 6.5 من أهداف التنمية المستدامة في "تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030". وتساعد الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دعم وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية للتنمية المستدامة.

وضعت 80 في المائة من البلدان الأسس اللازمة للإدارة المتكاملة للموارد المائية. ويجب أن ينصب التركيز الآن على التنفيذ.

يحدد هذا التقرير مجالات ومواضع التقدم، وتلك التي تحتاج إلى اهتمام عاجل، بالنظر إلى مختلف جوانب إدارة الموارد المائية. وهو يشرح الكيفية التي يمكن للبلدان، والمجتمعات الدولية، بها البناء على تقارير أصحاب المصلحة المتعددين في ترتيب أولويات الإجراءات التي تخدم أهداف خطة 2030.

تم إعداد هذا التقرير كجزء من سلسلة من التقارير حول مؤشرات الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة، بتنسيق من لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من خلال برنامج المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية.

موقع الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة الإلكتروني: [www.sdg6monitoring.org](http://www.sdg6monitoring.org)  
موقع المؤشر 6.5.1 الإلكتروني: <http://iwmdataportal.unepdhi.org>